مؤامرة الحكم المحلي وانتخابات البلديات

حلقة صهيونية مترابطة مع حلقات المخطط الامبريالي التصفوي

تتعرض المنطقة العربية منذ غزوة حزيران ١٩٦٧ الى اشرس حملة من التآمر، والمخططات التصفوية تقودها الامبريالية والامبركية ، والصهيونية العالمية والنظم الرجعية ، بهدف اعادة ترتيب الخارطة السياسية للمنطقة بما يتلاءم ومصالح هذا الحلف الاسود ، ولقد كانت هزيمة النظم الحزبرانية فرصة مواتية للامبريالية لدفع مشاريعها المشبوهة الى حيز العلن والتطبيق . فكان مشروع روجرز الذي رفضته الجماهير العربية وطلائعها الثورية وكانت حرب تشرين التحريكية ، حرب النظم التي اعلنت افلاسها وافلاس برامجها حين اوقفت زحف الجندي العربي المنتصر في سيناء والجولان لتعلن موافقتها على برنامج الحل الاميركي لمعضلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ولتلتقي في منتصف

شمعون بيريز تبنى .. المخطط

الطريق مع اعداء شعبنا الامبرياليين الاميركان والاسرائيليين تحت مظلة ، الرجعية العربية وبمباركتها ، كان ذلك في سيناء عند الكيلو ١٠١ ، وفي جنيف على اساس القرار ٢٤٢ وملحقاته الذي يستهدف في المحصلة النهائية الاعتراف بالكيان الصهيوني وبحدوده الآمنة وعلى حساب حركة التحرر العربية والفلسطينية، ولذبح البندقية المقاتلة تحت عنوان « الحل السلمي » للنزاع العربي ـ الاسرائيلي وتحت سلسلة سيئة الصيت من التبريرات الاحتيالية والمضللة من نمط ضرورات التكتيكات المرحلية ، ومن نمط ان شعبنا يتعرض لحملة قوية لا طاقة لنا بمجابهتها ، الى القول بان الانظمة العربية ذات العلاقة بالتسوية ستقف ضدنا .. الخ هذه المعزوفات المنهزمة والتي تدل على نمط معين من القيادات والبنى الاصلاحية المترددة والمستعدة لاجهاض حركة الجماهير ونهوضها الثوري حين تحسم موقفها المنحاز ابدا الى مصالحها الذاتية ومستقبل وجودها في مواقع السلطة اذا ما تعارضت هذه المصالح مع مصلحة الثورة ومستقبل الجماهير الشعبية في التحرر والوحدة .

ـ وعلى صعيد الكيان العنصري الاسرائيلي فقد كانت مخططاته على صعيد تكريس احتلالاته الجديدة ، وضمن اطار خلق وقائع لخدمة اهدافه التوسعية ، حلقات مكملة ومترابطة مع مخططات الامبريالية لبسط نفوذها في المنطقة خاصة بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ وبعد ان فتحت انظمة الحرب التكتيكية المحدودة في

الجبري

تشرين (اوكتوبر) باب الشرق العربي على مصراعيه امام النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي للامبريالية الاميركية وادواتها الرجعية في المنطقة ، والتي اكتسبت ابعادا جديدة ومتقدمة سيما بعد ان وجدت ركائز جديدة للسياسة الاميركية في المنطقة ، من شانها تسهيل مهمة تنفيذ المخطط الاميركي ـ الصهيوني ـ الرجعي .

ـ وبالنسبة لمخططات العدو في فلسطين المحتلة فقد اعتمدت سلطات الاحتلال على نهج سياسي اقتصادي اداري من ثلاث محاور :

١ ـ سياسة الجسور المفتوحة :

بين المناطق المحتلة (١٩٤٨ ، ١٩٦٧) وضفة الاردن الشرقية ، والهدف من اتباع سياسة الانفتاح هذه تحقيق نوع من التعايش اليومي ، والعلاقات المتنامية الموجهة والتي تسهم تدريجيا في اذابة جدار العداء التاريخي بين العرب والكيان الصهيوني .

هدف اخر من قضية الجسور المفتوحة ، هو ايجاد اسواق جديدة واسعة امام المنتجات الاسرائيلية، الامر الذي يعود بالفوائد والارباح الكبرى على الاقتصاد الاسرائيلي .

٢ ـ سياسة التوسع ومصادرة الاراضي واقامة المستوطنات :

وترمي هذه السياسة الى اقتلاع المواطنين الفلسطينيين من اراضيهم ومصادرتها بالقوة كما حدث لاهالي « اقرت وكفر برعم والخليل » او اللجوء الى مصادرة اراضي الفلسطينيين (الغائبين) الذين شردتهم سلطات الاحتلال اثر غزوتي عام ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ او المصادرة بحجة اغراض التنمية .

الشق الاخر المكمل لسياسة مصادرة الاراضي العربية في فلسطين واحتلالها هو خلق « واقع اسرائيلي » يملك امكانات النمو والاستمرار ويصبح جزءا من الحقائق القائمة وسياسة الامر الواقع ، وهو اقامة المستوطنات الزراعية والمدن الصناعية في المناطق المحتلة والتي بلغت حوالي (٥٠٠) مستوطنة منذ نشأة الكيان الصهيوني في فلسطيننا المحتلة .

٣ ـ مخطط الادارة المدنية الذاتية :

مشروع المخطط هنا ، تبناه « شمعون بيرس » وزير الدفاع الاسرائيلي منذ توليه هذا المنصب ، ودعا له « ايجال الون » نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ويقضي المخطط بمنح صلاحيات « ادارية مدنية ذاتية » في مجالات مختلفة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، ضمن تقسيم المناطق المحتلة الى اقاليم اسماها المشروع « كانتونات » حيث يقوم كل اقليم « كانتون » بادارة معظم شؤونه الحياتية بصورة مستقلة تقريبا ، بينما تتولى حكومة اسرائيل المركزية المسؤولية الشاملة عن مجالات الخارجية والدفاع والامن .

ويكون لكل اقليم موازنة وصلاحيات ، وتبدأ الترجمات الاولى لمشروع الادارة المدنية هنا ، بتعيين بعض الشخصيات الفلسطينية « المرتبطة » في الداخل في مناصب ضباط قيادة الشؤون المدنية في الحكم العسكري ، ويكون هؤلاء الضباط مسؤولين عن مجالات التعليم والصحة والزراعة والخدمات العامة وما شابه ضمن الاطار العام للحكم العسكري الاسرائيلي ويكونوا بمثابة محافظين .

ولقد طرحت سلطات الاحتلال مشروع « الادارة المدنية الذاتية » باعتباره واحدا من البدائل والاختيارات الاستراتيجية والتي تهدف الى خلق سلطة فلسطينية مسلوبة الادارة ، تتم ترتيبها في المختبر الصهيوني وضمن افاقه وثقافته حتى تصبح هذه السلطة تدريجيا البديل الاستراتيجي المقبول اسرائيليا عن حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وهي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وتقبل (السلطة الفلسطينية المدجنة) باطروحات الكيان الصهيوني مثل : انهاء حالة الحرب مع اسرائيل ، ثم اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين اسرائيل وبين الكيان الفلسطيني الاسرائيلي « الجديد الذي سيكون محاورا مسالما وسريع التجاوب لتوقيع اتفاقيات التنازل عن الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني في وطنه ، كما سيمهد هذا المشروع الذي سيفرز قيادة فلسطينية عميلة لاقامة « اتحاد فيدرالي » مع اسرائيل ، يحقق للعدو الصهيوني ما ينشده من الاستقرار والتمدد الجغرافي والاقتصادي وجلب المزيد من المهاجرين اليهود .

ولقد انيطت مهمة التبشير بمشروع الادارة المحلية المدنية ، وخلق الاداة البديلة بوزارة الدفاع الاسرائيلية وعلى راسها الوزير شمعون بيرس ، وبدأ هذا تحركاته واتصالاته بعرب الارض المحتلة والتي اخذت في بدايتها طابع السرية ، لم تلبث بعدها صحف العدو ان اعلنت عن بعض خطوات وزير الدفاع واجهزة وزارته .

ومن الجدير بالملاحظة ان خطوات وزير الدفاع نحو ايجاد « الشخصية الفلسطينية البديلة » عن المقاومة الفلسطينية رافقتها جهود اسرائيلية اخرى ، تهدف الى انهاء كيان الفلسطينيين الموجودين في المخيمات ، وذلك بنقل هذه المخيمات وانهاء صفتها وافراغها والحاق الفلسطينيين المفروسين بها الى المدن والقرى باعتبار ان المخيمات مثلت تاريخيا التربة الخصبة لتفريخ وافراز الطلائع الثورية المقاتلة والفدائيين الذين « احتلوا قطاع غزة في الليل » لفترة من الزمن كما صرح موشي دايان ، ورمزا لبقاء القضية مشتعلة وحية . وتستخدم سلطات العدو سياسة الترهيب والترغيب لتحقيق مشروعها .

هنا يضاف لهذه الاخطوات ما تلجأ اليه سلطات الاحتلال من اساليب الضغط الاقتصادي ضد السكان بهدف اقناع زعاماتهم بتولي مهام الادارة لاصلاح الوضع المتردي على صعيد نمو البطالة المتفشية تدريجيا وقطع المساعدات المالية عن بلديات المناطق المحتلة .

من جهة اخرى لجأت سلطات العدو الى اسلوب الرشوة ، حيث قررت زيادة المنح المالية التي تعطى لمشايخ ومخاتير قطاع غزة تمهيدا لتسليس موقفهم ازاء الاحتلال وفكرة مشروع الادارة المحلية ، وحسب القرار فقد زيدت منح المخاتير من ٦٠ ـ ٩٠ ليرة اسرائيلية ، وصار الشيخ او المختار يتقاضى شهريا مبلغ تتراوح قيمته من ٤١٠ ـ ٤٥٠ ليرة اسرائيلية .

الرموز التي اعلن عن الاتصال بها

وشملت اتصالات شمعون بيرس ولقاءاته رؤساء بلديات ووجهاء من الضفة الغربية وقطاع غزة: بهدف التداول معهم حول الطرق المفضلة لتنفيذ مشروعه في محاولة قصوى لتقليص تدخل الاسرائيليين في المواضيع المدنية والادارية المسندة لهؤلاء ، وتخفيف الحضور العسكري الاسرائيلي في مناطق الاحتلال ، وابرز العملاء الذين تم الاتصال بهم العميل الشيخ محمد الجعبري رئيس بلدية الخليل والذي نادى يومها بضرورة تطبيق المشروع ومنح الاستقلال الاداري لعرب المناطق المحتلة ضمن الاطار الصهيوني .

وفي هذا الصدد فقد عينت سلطات الاحتلال المدعو « عبد القادر عرفة » مفتشا عاما لمكاتب الشؤون الاجتماعية في شمالي الضفة الغربية ، وهو اول عربي يشغل هذا المنصب الذي كان يشغله في السابق ـ اسرائيلي ، كما عين مدراء جدد لمكاتب الشؤون في رام الله ونابلس وجنين .

انتخابات البلديات هي النافذة

كما شكلت سلطات الاحتلال لجنة تحضيرية للاشراف على انتخابات البلديات برئاسة مفتش للتربية والتعليم يدعى « صلاح العالم » والذي سرعان ما قبل بهذا المنصب وبدأ العمل على اساسه بين عرب الضفة .

وتجدر الاشارة الى ان سلطات الاحتلال جندت للترويج لمسألة انتخاب البلديات بعض المنظرين الانتهازيين امثال « محمد شلبابة » بجريدة القدس والذي بدأ في الدعوة الى تطوير قانون الانتخابات القديم ليصبح اكثر « شمولا وعصرية » وكان الفلسطينيين يمتلكون كل مقومات السيادة الوطنية على ارضهم المحررة وليسوا في ظل الاحتلال الصهيوني الرجعي ، ناشرا « الشلبابة » بذلك مناخا مشجعا للفلسطينيين لخوض الانتخابات في ظل حراب الاحتلال وعسفه مجملا صورة العدو وديمقراطيته المزعومة ، وبذلك فاننا نعتبر دعوات محمد شلبابة تخدم التوجه الاسرائيلي ، ونعتبر مقالاته دعوة للفلسطينيين لنسيان الاحتلال وتنفيذ مخططاته وعلى رأسها مسألة الادارة الذاتية وايجاد الشخصية البديلة لحركة المقاومة المسلحة .

ومسألة انتخابات البلديات بالنسبة لسلطات الاحتلال هي المدخل الاخر نفاذا لتحقيق مشروع الادارة الذاتية وخلق الشخصية الفلسطينية البديلة .

■■

معتقلو « كفاريونا » يواصلون اضرابهم

ذكرت الاخبار الواردة من الوطن المحتل . ان المناضلين المعتقلين في سجن « كفاريونا » ببيت ليد قد بدأوا اضرابا يوم ١ ـ ١ ـ ١٩٧٦ احتجاجا على سوء المعاملة التي يلاقونها من جلاديهم في ادارة سجن العدو . وقد امتنع المضربون عن مقابلة اهاليهم الذين جاؤوا لزيارتهم كذلك اعلنوا ان اضرابهم عن الطعام سيستمر اثر اصابة احد رفاقهم من عائلة المحتسب في الخليل باصابات بالغة نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له . هذا وقد قامت ادارة السجن باستخدام غرف الغاز المسيل للدموع املا من تلك السلطات بانهاء اضرابهم لكن الفشل كان حليف تلك الادارة .

وقد قام اهالي المعتقلين : فاتر صندوقة وزيدان بدران وابراهيم سلامة والياس التتشي ومحمد ابو طاعة ويعقوب فراج وحسين ابو خضير وخضر اسماعيل ، فراج ابو خضير ، محمد ابو غربية ، فاروق السلفيتي ، محمد فلاح ابو خضير ، سليم محمد النجار ، طارق ابو رحيلي ، احمد سعيد ، محمد زلوم ، محمد حماد ، كايد بيطار ، ومحمد صالح حماد بالاضافة الى كثيرين غيرهم ، بارسال رسالة للصليب الاحمر الدولي والهيئات والجمعيات طالبوهم فيها بضرورة التدخل لوضع حد سريع لهذا الوضع اللاانساني الذي يواجه كل ابنائنا في مختلف السجون الاسرائيلية كما طالبوا هذه الهيئات بالكشف واجراء تحقيق حول اوضاع السجناء لتلمس سوء المعاملة التي يتعرض لها اولئك المعتقلين .